العربي، هو تحويل القضية الى الأمم المتحدة؛ حيث يمكن اسباغ شرعية دولية على القرارات التي تستطيع الولايات المتحدة وبريطانيا تمريرها بحكم نفوذهما على مجموعة كبيرة من الدول الصغيرة الأعضاء في هيئة الأمم. وقد تجلى النفوذ الأميركي على هذه الهيئة، في الفترة الواقعة بين ٢٦ و ١٩٤٧/١١/٢٩، أي في الأيام الثلاثة التي سبقت موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار التقسيم: ففي ١٩٤٧/١١/٢٥، قدمت اللجنة المؤقتة (أدهوك) المشروع الذي اقترحته اللجنة الفرعية الأولى، التي ضمت الولايات المتحدة، والذي يقضي بتقسيم فلسطين، الى الجمعية العامة للتصويت عليه في ١٩٤٧/١١/٢٦ ولكن الولايات المتحدة طلبت تأجيل التصويت الى ١٩٤٧/١١/٢٩، لأنها وجدت ان النتيجة المتوقعة للتصويت ليست لصالح المنظمة الصهيونية؛ واستطاعت، خلال الأيام الثلاثة، ممارسة ضغوط كافية أدت الى حصول المشروع على الأكثرية اللازمة في جلسة التصويت، وبعد التصويت مباشرة أعلن موشي شرتوك، رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية، عن شكره الخاص للولايات المتحدة على الجهود التي بذلتها لانقاذ نتيجة التصويت.

في الفترة التي أعقبت قرار التقسيم، وحتى آذار (مارس) ١٩٤٨، حاولت الولايات المتحدة، عبر اتصالات مع الدول العربية، امتصاص ردات الفعل، ولكنها حين تيقنت من اصرار هذه الدول على خوض المعركة فور انسحاب بريطانيا من فلسطين، ولم يكن الميزان العسكري في المنطقة لصالح الصهاينة، حاولت كسب الوقت عن طريق اعادة نظر شكلية في قرار التقسيم وتأجيل تنفيذه بعض الوقت، فأعلن وارن أوستن، مندوبها في مجلس الأمن، بتاريخ ١٩٤٨/٣/١٩، سحب تأييد حكومته لمشروع تقسيم فلسطين واقترح وضع هذه البلاد مؤقتاً تحت وصاية مجلس الأمن حتى تبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بذلك في جلسة خاصة، ودعا العرب واليهود الى اجراء هدنة، وناشد بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت اشراف الأمم المتحدة الى حين التوصل الى حل نهائي للقضية الفلسطينية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى طلبت الولايات المتحدة رسمياً من بريطانيا، (التي لم تكن مقصرة في هذا المجال)، غض النظر عن تسلح اليهود وتهريب المقاتلين.

وافق مجلس الأمن على الاقتراح الأميركي، لكن الوكالة اليهودية رفضت نظام الوصاية كبديل عن التقسيم، كما رفضه العرب الذين لم يأخذوا بالنصيحة الأميركية (نتيجة الضغط الشعبي على الأغلب)، وبادرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الى اعلان موقفها من نظام الوصاية في ١٩٤٨/٤/١٢ وأعلنت معارضته «لأنه مؤقت سيكسب اليهود منه قوة ووقتاً، وفيه اضاعة لفرصة تفوق العرب الحاضر في القتال تفوقاً ظن أنه قضى أو سيقضي على التقسيم»، أما بالنسبة للهدنة، فقد اشترطت اللجنة السياسية للموافقة عليها حل الهاغاناه، ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح.

وبدأت الجمعية العمومية للأمم المتحدة نقاش القضية الفلسطينية بناء لدعوة مجلس الأمن في ١٩٤٨/٤/١٦، وفي العشرين منه تقدم المندوب الأميركي باقتراحات مشابهة لمقترحات ١٩ آذار (مارس) مع فارق وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة. وفي ١٩٤٨/٥/١٤، وقبل ان تختتم الجمعية أعمالها، بالموافقة على اقتراح جديد للمندوب الأميركي يقضي بتعيين وسيط تعينه الدول الكبرى للمساهمة في حل مشكلة فلسطين، أعلن بن ــ غوريون عن قيام «دولة اسرائيل»، وأعلن رئيس الولايات المتحدة، بعد أقل من ثلاثة أرباع الساعة فقط، اعتراف بلاده بهذه الدولة، وذلك في الوقت نفسه الذي كان فيه المندوب الأميركي يناقش اقتراح حل المشكلة عن طريق وسيط والعودة الى نظام الوصاية.

وفي الليلة نفسها، أعلنت الدول العربية، في بيان بثته كافة الاذاعات العربية، عن زحف جيوشها الى فلسطين. وفي أيام قليلة، منيت المنظمات الصهيونية بهزائم متلاحقة أدت الى ان تطلب الولايات المتحدة وبريطانيا وقف اطلاق النار واستطاعتا فرضه بما لهما من نفوذ تحت حجة السماح للوسيط الدولي بلعب الدور المنوط به. ومع ان هذه الهدنة لم تطل، فقد استطاعت الدولتان تأمين تفوق صهيوني عسكري وخلق تخاذل عربي على صعيد الحكومات المسؤولة. وأدت سياسة الدعم الفعال للصهاينة والمماطلة والتسويف واظهار الصداقة للعرب الى نتائج ١٩٤٨، أو ما سمي في حينه بالنكبة.